إقليم كردستان العراق وأزمة استفتاء ٢٠١٧م: الدوافع والتداعيات وسبل الاحتواء

اعـــداد

فاطمة عبد العزيز أحمد محمود
باحثة بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

اشـــراف

أ.د. عبد السلام علي نوير
أستاذ العلوم السياسية – وعميد
كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د. عبد الله فيصل محمد علام
مدرس العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة أسيوط

المقدمـــــة :

أدوات التغيير الجيوسياسي للدولة (Qvorturp,2018:187-190)، كما حدث في كتالونيا وجنوب السودان واسكتلندا، ومع ذلك، تشير تؤدي الاستفتاءات دورًا حيويًا في بناء الأمم، وإنشاء أو انفصال الدول الجديدة، بل أصبحت أحد تجارب متعددة إلى أن محصلة الاستفتاءات هو تفاقم الصراع على السلطة، وتهديد الاستقرار الوطني والإقليمي (Lee and Ginty,2012:43-64)، خاصة استفتاءات مناطق النزاعات العرقية الأكثر حدة وطائفية؛ مما يؤدي إلى تقاسم السلطة والنفوذ بين القوى المحلية، وإطالة أمد النزاع والعنف، فلا يكون هناك إلا نتائج صراعات المباراة الصفرية حيث لا خاسرين ولا رابحين (Mac,2003:3)، وتعد حالات تيمور الشرقية وهي دولة تقع في جنوب شرق آسيا، وجنوب السودان في قارة أفريقيا أقوى برهان على ذلك، ومع ذلك هناك حالات أخرى ناجحة هدفت إلى تخفيف حدة النزاع كاستفتاء بوغانفيل التي كانت تعرف سابقًا بمقاطعة جزر سليمان الشمالية (Levy,2018:39).

وفي سبتمبر عام ٢٠١٧م، أجرى أكراد العراق استفتاءً للاستقلال عن دولة العراق، وقد واجه استفتاء كردستان عددًا من المعوقات على المستوى المحلي والوطني الإقليمي والدولي أدت إلى عدم تطبيق نتائج الاستفتاء، وعدم تحقيق أهدافه المرجوة، كما أسهم هذا الاستفتاء في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية للإقليم، ولذلك حاولت حكومة كردستان العراق حينها تغيير استراتيجيتها السالفة مع كل الحكومة العراقية، وعدد من دول الجوار؛ لتدراك الأزمة واحتوائها، مما كان له تداعياته على استقرار العراق وأمن إقليم كردستان.

وفيما يلى نستعرض حدود الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومشكلتها، وفرضياتها.

أولا- حدود الدراسة

للدراسة الحالية حدود زمنية ومكانية، على النحو التإلى:

١- الحدود الزمنية

تبدأ الدراسة عام 2017م مع إعلان استفتاء كردستان العراق، والذي هدف إلى انفصال إقليم كردستان العراق عن الدولة العراقية؛ لولادة دولة كردية جديدة، وحتى العام المنصرم ٢٠٢٠م.

٢- الحدود المكانية

نطاق الدراسة هو إقليم كردستان في دولة العراق، وتعرج الدراسة إلى دول منطقة الشرق الأوسط الأخرى المرتبطة مصالحها بأزمة إقليم كردستان العراق لاسيما (تركيا- إيران- سوريا).

ثانيا- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة مما يلي:

١- البعد التاريخي والإقليمي للقضية الكردية، فكردستان منطقة جغرافية كبيرة ممتدة في أربع مناطق رئيسة، هي: تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا.

٢- إن الأكراد من أكبر العرقيات التي لم تجد لها وطنًا إلى الآن، فهي مسألة تثير الاهتمام في البحث عن أسبابها.

٣- خلال العقود الأخيرة، كان لأكراد العراق دور قوي في المشاركة في سقوط النظام البعثي وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

٤- كانت محصلة استفتاء كردستان عام ٢٠١٧م التصويت لصالح الاستقلال وتأسيس الدولة الكردية الجديدة؛ مما زاد من احتمالية تكرار مثل محاولات انفصال إقليم كردستان العراق عن الدولة العراقية مستقبليا؛ مما سيكون له تأثيره على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، هذا الأمر أثار الفضول للبحث عن أزمة استفتاء كردستان وتداعياتها على الاستقرار السياسي، وأمن إقليم كردستان العراق.

ثالثا- أهداف الدراسة

يهدف البحث بشكل رئيس إلى:

١- تحليل انعكاسات أزمة الاستفتاء على استقرار وأمن إقليم كردستان العراق.

٢- الإشارة إلى المعوقات التي تصدت إلى إعلان استفتاء كردستان على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي.

٣- توضيح استراتيجيات حكومة كردستان العراق لتدارك أزمة الاستفتاء على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي.

رابعا- المشكلة والتساؤلات

منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، والتي ضمت بداخلها مجموعة من المدن الكردية، والأكراد العراقيون لديهم حلم أن تكون لهم دولتهم المستقلة القائمة على القومية الكردية. ومنذ هذا التاريخ، والأكراد يسعون إلى امتلاك العناصر والمقومات اللازمة التي تؤهلهم للاستقلال بدولة قابلة للحياة، حتى جاءت هذه اللحظة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، عبر الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق، وعلى الرغم من تمرير هذا الاستفتاء بأغلبية كبيرة، إلا أن عاقبته لم تكن في صالح الحلم الكردي، بل على العكس جاءت لتُعيد هذا المشروع لسنوات طويلة إلى الوراء، من خلال تكبد إقليم كردستان لخسائر كبيرة في علاقته بكل من الدولة العراقية، ودول الجوار الإقليمي، والأطراف الدولية الشريكة له. وهو ما يجعلنا نطرح مجموعة الأسئلة التالية:

ما أبرز المراحل التي مر بها إقليم كردستان في علاقته بالدولة العراقية؟

- لماذا سعى إقليم كردستان للحصول على استقلاله عن الدولة العراقية؟
- ما المعوقات التي واجهت إعلان استفتاء كردستان العراق؟
- إلى أي مدى فشل إقليم كردستان في تحقيق مشروعه السياسي بالانفصال؟
- ما الآثار والتداعيات المختلفة التي نتجت عن أزمة الاستفتاء؟
- كيف حاولت حكومة كردستان العراق احتواء الأزمة الناتجة عن الاستفتاء؟

خامسا- فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من فرضيتين رئيستين مفادهما:

١- إن هناك علاقة ارتباطية طردية بين نسبة الموافقة على استفتاء الانفصال، وبين القدرة على انفاذ هذا الانفصال

٢- إن هناك علاقة ارتباط عكسية بين استمرار القوى السياسية التي تسببت في أزمة الاستفتاء، وبين القدرة على احتواءها.

سادساً- الإجراءات المنهجية:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاستعانة بالمناهج التالية:

- المنهج الوصفي:

إن الهدف من البحث الوصفي هو وصف الظاهرة وخصائصها، فهو يهتم بما حدث، وليس كيف، أو لماذا حدث. (Borg and Gall,1986:5-55)، ويرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة ما، أو موضوع محدد في فترة زمنية معلومة تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وهذا ما يتم تطبيقه عن دراسة أزمة استفتاء كردستان العراق وتأثيرها على استقرار وأمن إقليم كردستان العراق.

- منهج تحليل النظم:

هو أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية، وبدأ في التبلور والظهور في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم لـ"ديفيد ايستون" (Gunnel,2013:198) لتحليل انعكاسات أزمة استفتاء كردستان العراق كمدخلات على كيفية إدارة هذه الأزمة واحتوائها كمخرجات.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

في هذا المحور سوف نستعرض أبرز المفاهيم التي يتم تناولها داخل الدراسة، والتي تشمل مفاهيم الفيدرالية، ومفهوم الانفصال، ومفهوم الاستفتاء الشعبي، ثم نتناول التعريف بمفهوم حق تقرير المصير والشروط التي تساعد على نجاح الحركات الانفصالية.

أولا: مفاهيم الدراسة

من أبرز المفاهيم التي تناولتها الدراسة:

١. مفهوم الفيدرالية

تعد الفيدرالية شكلًا من أشكال التنظيم الإداري والحكومي والسياسي للدولة والوحدات الإدارية المكونة لها من ولايات أو محافظات أو مقاطعات، ...إلخ، والتي قد تقسم بموجبها الأنشطة والمهام الحكومية، منها على المستوى الوطني للحكومة الاتحادية المركزية، وأخرى تخص الحكومات المحلية للوحدات الإدارية للتقسيم الإداري للدولة كحكومة الولاية، المقاطعة، المحافظة (جميل،٢٠١١م: ١٩٤).

٢. مفهوم الانفصال

التعريف العملي للانفصال هو: "أنه عملية انسحاب لإقليم وسكانه من دولة قائمة، وإنشاء دولة جديدة على تلك المنطقة" (Radan and Pavkovic,2011:1)، ويعرف هيراكليدس الانفصال على أنه: "تحرك أحادي مفاجيء نحو الاستقلال من جانب منطقة معينة من داخل إقليم العاصمة لدولة مستقلة ذات سيادة، وتم تحديده من خلال إعلان الاستقلال، والذي تعارضه الدولة المعنية" (Heraclids,1991:241).

وحددت دراسة هيراكليدس أن الانفصال من الممكن أن يكون بإعلان مفاجيء، كما كان الحال في بنجلاديش وكاتانغا، ويمكن أن يكون من خلال عملية تدريجية كما هو الحال في معظم الحالات (Heraclids,Op.cit)، وكما وصفها بارزاني، الزعيم الكردي "أن الانفصال هو هدف هذه الدول غير الحكومية التي لديها قومية وثقافة وهوية مستقلة، لكنها لم تحصل بعد على دولة مستقلة، ويجب أن يشترك أعضاء الحركة الانفصالية في هوية مشتركة، إلى جانب الهدف السياسي المشترك للاستقلال" (Radan and Pavkovic,Op.Cit:45)

٣. مفهوم الاستفتاء الشعبي:

يقصد بالاستفتاء الشعبي الرجوع إلى الشعب لأخذ رأيه بالموافقة أو الرفض، بصفته صاحب السيادة في أي موضوع عام وقومي، كأن يكون موضوعًا قانونيًا، أو دستوريًا، أو سياسيًا، مثل حق تقرير المصير (الخراساني،٢٠٠٠م :١٠٧)، فالاستفتاء هو الطريقة التي تتجلى فيها ممارسة الشعب لسيادته بنفسه؛

لكونه في حقيقة الأمر أهم مظهر من مظاهر الديمقراطية الإجرائية شبه المباشرة (العباسي،٢٠٠٣م : ٣-٩)

ثانياً: حق تقرير المصير: المفهوم والشروط

وفقا للسياق التاريخي الذي نشأ فيه مبدأ "حق تقرير المصير" كأحد مبادئ القانون الدولي، فإن المعني الجوهري لهذا المفهوم هو "تمكين الشعوب المستعمرة والمضطهدة من الاختيار الحر للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ترغب في تطبيقه"، وبعيدا عن سرد المراحل المختلفة لتطور مفهوم حق تقرير المصير في القانون الدولي، أو في الجدال المرتبط بهذا المفهوم، والآراء المختلفة الورادة في هذا الشأن، فإن ما يهمنا قوله هنا أنه على الرغم من أن الاستقلال التام كان النتيجة الأكثر شيوعا لتطبيق حق تقرير المصير خلال موجة التحرر من الاستعمار لاسيما في قارتي أفريقيا وآسيا، إلا أن هذا المبدأ لم يكن يعني بالضرورة الانفصال، ولم يكن يفضي تطبيقه دائما إلى تأسيس دولة جديدة مستقلة وذات سيادة (الصديقي، ٢٠١١: ١٣٥).

ومن الملاحظات المهمة التي يجب الإشارة إليها في مسيرة تطور هذا المفهوم، أن لجنة القضاء على التمييز العنصري، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت في عام ١٩٩٦م بوجود تمييز بين تقرير المصير الخارجي وتقرير المصير الداخلي، ويُعني بتقرير المصير الداخلي حق جميع الشعوب في السعي بحرية لتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من دون تدخل خارجي. أما الجانب الخارجي فيعني أن لجميع الشعوب الحق في حرية تقرير مركزها السياسي ومكانتها في المجتمع الدولي استنادا إلى مبدأ تساوي الحقوق وتأسيا بتحرير الشعوب من الاستعمار وبمنع اخضاع الشعوب لاستعباد للأجنبي (الصديقي، ٢٠١١: ١٣٥).

يظل تحديد مفهوم تقرير المصير الداخلي محط خلاف بين الباحثين، حيث نجد فئة منهم تربط بين هذا المفهوم وبين مفهوم حقوق الإنسان (Carley, 1996: 9)، وبالتالي تصبح حدود هذا المفهوم قاصرة على توسيع الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للجماعات القومية المختلفة داخل الدولة، أو منحها درجة من درجات الحكم ذاتي بما يعكس تطلعات هذه الجماعات، بينما فئة أخرى توسع من هذا الحق إلى حد مطابقته مع الانفصال وتأسيس دولة مستقلة وذات سيادة. لكن الرأي الذي يرى إمكانية اتخاذ تقرير المصير الداخلي في السياق غير الاستعماري شكلا انفصاليا، يشترطون توفر جملة العناصر الأساسية التالية (الصديقي، ٢٠١١: ١٣٦):

وجود تمييز واستغلال منهجي ضد أقلية قومية ذات وزن مهم.

- وجود جماعة أو مجتمع منفصل ومحدد ذاتيا وتقطنه بكثافة في منطقة مترابطة جغرافيا وتؤيد أغلبيتها الانفصال.

- احتمال واقعي لحل النزاع داخل الدولتين الجديدة والقديمة وفيما بينهما كنتيجة للحكم الذاتي أو الانفصال المتوخي.
- رفض الحلول التوفيقية من جانب الحكومة المركزية.
- قدرة الدولة الجديدة على فرض النظام داخل أراض الدولة، واحتكار السلطات القسرية.
- القدرة على بناء هوية مشتركة وإحساس بالوحدة بين سكان الدولة.
- عدم التأثير سلبا على استقرار الإقليم الذي تنتمي إليه هذه الدولة، وكذلك على الوضع الدولي.
- أما الملاحظة الثانية التي يجب الإشارة إليها هنا، أن قضية الاعتراف بدولة جديدة ليست مسألة قانونية بل سياسية بالدرجة الأولى، حيث أن توافر الشروط الداخلية أو عدم توافرها ليس هو المحدد الرئيس لنجاح أو عدم نجاح مجموعة سكانية في في إنشاء دولة مستقلة، وإنما موازين القوى الدولية هي التي تلعب دورا حاسما في في ترجيح هذا الخيار أو ذاك. وفي هذا الشأن، لخصت دراسة لهيراكليدس ست حجج جديرة بالملاحظة، لماذا لا يدعم المجتمع الدولي الحركات الانفصالية في أغلب الأحوال؟ (Pelton,2004:39).

١- البداية المحتملة لنظرية الدومينو وانفصال مناطق أخرى داخل الدولة أو الإقليم.
٢- الخوف من الانقسام الذي من الممكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى؛ فقلما تجد دولًا متجانسة اجتماعيًا بشكل كامل .
٣- التأثير الذي يمكن أن يحدثه مثل هذا الحق على الديمقراطية ككل، وهذا عندما يكون للأقلية الحق في ابتزاز دولة لتتوافق مع مطالبها من خلال التهديد بالانفصال.
٤- هناك خطر كبير من أن يؤدي هذا الحق إلى ولادة دول صغيرة وغير قادرة على البقاء، والتي ستضطر بعد ذلك إلى الاعتماد بشكل مكثف على الدعم والموارد الدولية من أجل البقاء .
٥- داخل الدولة الانفصالية الصغيرة، يمكن أن يكون هناك المزيد من الأقليات المحاصرة أو التي تقطعت بها السبل، والتي ستفقد قدرتها على الانفصال بدورها.
٦- يمكن أن تكون هذه الأقليات التي تقطعت بها السبل لها دور استراتيجي حيوي للدول الأصلية أو المضيفة.

وفقا للعرض السابق، فإننا سنحاول في المحاور التالية استكشاف واقع القضية الكردية، وذلك من خلال علاقة إقليم كردستان بالدولة العراقية، ورصد الدوافع التي قادت إلى رغبة الإقليم في الاستقلال عن العراق، والملابسات التي ارتبطت بالإعلان عن الاستفتاء، وعقب ذلك سنحاول تسليط الضوء على الأسباب المختلفة التي قادت إلى فشل الاستفتاء في تحقيق النتائج المرجوة منه، وكذلك التداعيات المختلفة المترتبة عليه.

المحور الثاني: وضع إقليم كردستان العراق ما قبل الاستفتاء

الأكراد هم قومية عرقية تعيش في الشرق الأوسط وتتوزع ما بين أربع دول مختلفة هي العراق وتركيا وأيران وسوريا. وبينما لا يتم الاعتراف بالهوية الكردية في تركيا وإيران وسوريا، فإن العراق منذ نشأتها كدولة حديثة عام ١٩٢١م قد أقرت بالهوية الكردية المميزة وبالحقوق الثقافية للشعب الكردي، وعلى الرغم من ذلك، فإن المشكلة الكردية قد كانت ولا تزال التحدي الأكبر الذي يواجه دولة العراق وتهدد وجوده كدولة وكيان موحد، مع فشل كل الأنظمة العراقية في إيجاد حلول لهذه المشكلة.

أولا: إقليم كردستان قبل عام ٢٠٠٣م

في ظل كل من النظام الملكي والجمهوري، شارك غالبية المواطنين العرب والأكراد في جميع الأنشطة السياسية والاجتماعية كشعب عراقي واحد. كان الأكراد دائمًا أعضاء، وأحيانًا يشغلون مناصب قيادية، في معظم الأحزاب والمنظمات السياسية المعارضة في البلاد ، ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية الحاكمة ؛ لقد عملوا كمسؤولين كبار في الحكومة. ومع وجود بعض الحكومات التي حدت من النشاط السياسي للأكراد، لكن لم يصدر أي قانون أو أحكام دستورية تنكر وجودهم أو تجريدهم من حقوقهم. وبعد ثورة ١٩٥٨، نصت جميع الدساتير العراقية على حقيقة أن الأكراد شركاء للعرب والأقليات الأخرى في الوطن العراقي (Jawad, 2021: 121).

ومن أبرز الأحداث الفاصلة في علاقة المناطق الكردية بالدولة العراقية ما عرف بالثورة الكردية التي اندلعت في عام ١٩٦١م، والتي كانت في البداية مجرد احتجاج من قبل الإقطاعيين ضد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي (الصادر عام ١٩٥٨) في مناطقهم، ومع التعامل الخاطئ من قبل الحكومة في إدارة الأزمة، قام والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البرزاني باستغلال هذه الاحتجاجات والتمردات القبلية وتحويلها إلى ثورة وطنية (Jawad, 2021: 122).

وقد مرت العلاقة بين الأكراد وبين الحكومة العراقية بالعديد من المراحل المحورية خلال الفترات اللاحقة، بعضها كان إيجابيا مثل اتفاق ١١ مارس ١٩٧٠م، الذي أقر لأول مرة في العراق والعالم العربي ، مبدأ الحكم الذاتي، والذي يعد بمثابة أهم تحول تاريخي في التعامل مع القضية الكردية في العراق، وبعضها الآخر كان سلبيا مثل مساندة الأكراد لإيران في حربها ضد العراق (١٩٨٠م-١٩٨٨م)، وصولا لمرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت، والتي تمكنت بعدها الأطراف الكردية من فرض سلطة الحكم الذاتي في إقليم كردستان بحكم "الأمر الواقع"، وفي عام ١٩٩٢م، اعترف الدستور العراقي بحكومة إقليم كردستان رسميًا، كان الأمر بمثابة بداية جيدة لأكراد العراق تمهيدًا لبناء دولتهم القومية، وتم انتخاب أول برلمان لهم ولحكومتهم عام ١٩٩٢م، وأصبحوا يتمتعون باستقلال ذاتي فعال، والأهم هو إجراء

الانتخابات بقبول دولي (Bengio,2012(a):202)، ومنذ أواخر التسعينيات كا هناك تحول تدريجي لحكومة إقليم كردستان من مرحلة الادعاءات القائمة على الهوية الوطنية والمظالم السابقة، إلى ادعاءات متعلقة بالفعالية والطبيعة الديمقراطية للكيانات؛ حتى تكون جديرة بجذب الاعتراف الدولي بالدولة الكردية فيما بعد (Richards,2016:50-55).

ثانيا: الديمقراطية وبناء الدولة العراقية من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٤م

بعد الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، تبنى الدستور العراقي الجديد الصادر عام ٢٠٠٥م النظام الفيدرالي، ووفقا لهذا الدستور تم الاعتراف بإقليم كردستان كمنطقة اتحادية، مع الحق في رفع علمها الخاص إلى جانب العلم العراقي، وأصبحت اللغة الكردية اللغة الرسمية الثانية في العراق، كما سُمح للأكراد استغلال مواردهم الطبيعية، وأن لهم حكومتهم الخاصة بهم، وتم الاعتراف بالبيشمركة كجزء من نظام الدفاع العراقي، وكان إقليم كردستان العراق آنذاك حريصًا على عدم التدخل في الشؤون الكردية الخاصة بباقي أكراد المنطقة، وأعلن أمام المجتمع الدولي أنه لا يملك أية رغبة للاستقلال عن الدولة العراقية، وأنه سيحافظ على وحدة واستقرار الدولة العراقية (Sadoon,2017:485).

وترى الدراسة أن استراتيجية أكراد العراق خلال هذه المرحلة اتسمت بالعقلانية؛ حيث إن نقص الدعم الدولي، وافتقار الإقليم إلى الأسلحة والخبرة السياسية، قد يعرقل من قدرة الدولة الكردية الجديدة على الاستمرار ومجابهة التحديات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فالدولة الكردية الجديدة في حاجة إلى أسس مالية وعسكرية وأمنية قوية ومستقرة، وإلى مستوى جيد من السلطة السياسية، وهذا كان من أهم الأسباب لعدم إعلان حكومة إقليم كردستان عن نيتها للاستقلال عن دولة العراق خلال هذه المرحلة.

وبينما استطاع إقليم كردستان العراق أن يعزز من حكمه الذاتي الفعلي، بسبب ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة، فإنه مع بداية الولاية الثانية لنوري المالكي (٢٠١٠م-٢٠١٤م)، بدأت الحكومة العراقية في النظر بريبة أكبر إلى وضع إقليم كردستان، وبدأت خلافات جدية في الظهور بين أربيل وبغداد حول قضايا مختلفة، مثل وضع قوات البيشمركة، وتقاسم الإيرادات، وتصدير النفط والأراضي المتنازع عليها. وخلال هذه الفترة بدأ المالكي بفرض إجراءات عقابية عسكرية وسياسية واقتصادية على إقليم كردستان العراق ، مثل نشر قوات الأمن العراقية في منطقة كركوك المتنازع عليها، بجانب التوقف عن دفع ميزانية حكومة إقليم كردستان والتي تبلغ ١٧٪ من الميزانية العراقية، وقد أدت هذه التغييرات إلى تفاقم التوترات الموجودة مسبقًا بين الحكومتين مما تسبب في فقد الثقة مرة أخرى بين الطرفين (Palani et al, 2019: 7-8).

ثالثا: فشل الشراكة والبحث عن الاستقلال ٢٠١٤م – ٢٠١٧م

خــلال هذه الفترة، تحولت استراتيجية كردستان من التأكيد على الديمقراطية وبناء الـدولة العراقية، إلى الادعاء بفشل الشراكة مع بغداد، وذلك بتسليط الضوء على الجوانب السلبية للحكومة المركزية، وادعاء فشل بغداد في احتضان المطالب الدستورية لكردستان، وفشلها في الحفاظ على عقدها الاجتماعي والدستوري مع الإقليم (Palani et al, 2019: 8-9).

وترى الدراسة أن تغير استراتيجية حكومة كردستان يرجع إلى الإطار الدستوري والقانوني الذى كان له دور في تحول شمال العراق إلى منطقة شبه مستقلة، مما أعطى المنطقة زخمًا قويًا للغاية لتطوير ديناميكاتها للتفاعل الخارجي من أجل زيادة الاعتراف، الأمر الذي دفعها نحو اتخاذ قرار الاستفتاء من أجل الانفصال عن الدولة العراقية وتكون دولة كردستان المستقلة.

بدأت الحملة الرسمية للاستفتاء في ٥ سبتمبر ٢٠١٧م، وكانت الخطة الأولية لكردستان هي إجراء الاستفتاء تم التفاوض مع الحكومة المركزية بشأن الاستقلال، وإذا فشلت المفاوضات، فسيتم إعلان الاستقلال من جانب واحد، وبالتالي، فإن كردستان قد حاولت توظيف الاستفتاء من أجل الدخول في مرحلة جديدة في علاقتها بالحكومة المركزية، قائمة على الادعاء بامتلاك تفويض شعبي بالرغبة في الاستقلال عن العراق (Pichon,2017).

وبنسبة إقبال بلغت ٧٢ في المائة، تم التصويت على استفتاء الانفصال من قبل المواطنين الأكراد، وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الاستقلال بنسبة ٩٢.٧ في المئة. وعلى الرغم من نجاح الإقليم في تنظيم الاستفتاء، إلا أنه فشل في الحصول على النتائج المرجوة منه في الحصول على الاعتراف الدولي باستقلال الإقليم.

وكرد فعل على هذا الاستفتاء، أعلنت حكومة العراق رفض هذا الإجراء، ولأي نتيجة مبنية عليه، واعتبرته انتهاكًا صريحًا للدستور الفيدرالي وسيادة دولة العراق، وقامت بإصدار العديد من القرارات والإجراءات العقابية ضد إقليم كردستان (Sumer and Joseph,2018:6)

إن التعرف على المراحل المختلفة التي قادت إلى لحظة إعلان الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق له أهميته في مناقشة وتحليل الدوافع المختلفة التي أدت إلى إعلان إقليم كردستان عن إجراء الاستفتاء، وكذلك التعرف على الأسباب التي أدت إلى فشل هذا الإستفتاء في تحقيق أهدافه، بالإضافة لبحث مختلف النتائج والتداعيات التي ترتبت على هذا الإعلان، وهو ما سوف نقوم به في المحور التالي.

المحور الثالث: الاستفتاء على استقلال كردستان: الدوافع، وأسباب الفشل

الهدف الرئيس من تنظيم حكومة كردستان العراق لاستفتاء الاستقلال هو الرغبة في أن يصبح إقليم كردستان دولة مستقلة، ورغم أن هذا الهدف هو بمثابة حلم قديم للأكراد في المنقطة من اجل تكوين دولتهم المستقلة، إلا أن هناك مجموعة من الدوافع هي التي ساهمت في اتخاذ القرار بتنظيم الاستفتاء في هذا التوقيت، وربما كان واضحا للكثيرين من داخل وخارج الإقليم أن مجرد تنظيم الاستفتاء لا يعني تحقق هذا الحلم بالحصول على دولة مستقلة، وأن كردستان لا تمتلك الشروط اللازمة من اجل تحقيق هذا الهدف، وبالتالي تعرض الإقليم للعديد من التداعيات التي كانت في غالبيتها سلبية نتيجة الفشل في الحصول على الاعتراف الدولي بدولة كردستان.

أولا: دوافع تنظيم استفتاء ٢٠١٧م

هناك مجموعة من العوامل كانت وارء إعلان حكومة كردستان تنظيم استفتاء الاستقلال، بعضها ارتبط بالعلاقة بين إقليم كردستان والحكومة العراقيــة، وبعضها له علاقة بالأوضاع والتوازنات الداخلية في الإقليم، والبعض الآخر تعلق بالتوقعات من ردود الفعل الدولية حول هذا الاستفتاء.

١. فشل العلاقة بين الدولة العراقية وإقليم كردستان

دافــع رئيس حكومة كردستان مسعود بارزاني عن قــرار إجــراء الاستفتاء بالادعاء بأن العراق فشل في أن يصبح دولة فيدراليــة حقيقية، وأن أفضل حــل هو أن يشكل الأكــراد دولتهم المستقلة. ومن أجل تأكيد هذا الأمــر أصدرت حكومة إقليم كردستان تقريراً يشمل على ما قيل أنه "انتهاكات بغداد الدستورية ضد الإقليم" (Goran,2016). وذكر التقرير أن الحكومة العراقية خالفت ٥٥ مادة من الدستور، أبرزها المادة (١٤٠) الخاصة بتسوية أوضاع المناطق المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، وذلك من خلال إجراء تعداد سكانــي، وعمل استفتاء لتحديد مصير تلك المناطق.

٢. الرغبة في الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي

أعطى فشل الجيش العراقي في مواجهة تنظيم داعش في يونيو ٢٠١٤م لقوات البشمركة الكردية فرصة للاستيلاء على الأراضي العراقية المتنازع عليها. فمع انسحاب الجيش العراقي من الأراضي المتنازع عليها، أصدر بارزاني أمر تنفيذي لقوات البيشمركة الكردية بالسيطرة على مناطق كركوك وتوزخرماتو وسهول الموصل ومخمور وشنكال والأراضي الأخرى التي تركها الجيش العراقي أمام هجوم قوات داعش.

وبالتالي، فإن من بين دوافع حكومة كردستان لإجراء استفتاء الاستقلال هو الخوف من فقدان السيطرة على تلك الأراض المتنازع عليها، والرغبة في الاحتفاظ بالسيطرة الكردية علها من خلال ضمها للاستفتاء (Hama, 2020: 5-6).

٣. الثقة في قدرات قوات البشمركة في الدفاع عن الدولة الكردية

منذ عام ٢٠٠٣م، ونتيجة للازدهار الاقتصادي الكردي، قامت الحكومة الكردية بتجنيد أعداد كبيرة من الأكراد ضمن قوات البشمركة، وهو ما أدى إلى تضاعف حجم البشمركة الكردية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، اعتقدت القيادة الكردية أن قوات البشمركة كبيرة بما يكفي لصد أي هجوم على الأراضي العراقية المتنازع عليها من قبل القوات العراقية، بالطريقة نفسها التي صدوا بها هجوم قوات داعش، وبالتالي فإن قوات البشمركة ستكون قادرة على الدفاع عن الدولة الكردية وتأمينها عقب نجاح الاستفتاء.

٤. توقع الحصول على الدعم الدولي للاستقلال

اعتقدت القيادة الكردية أن الدعم الذي تلقاه الأكراد العراقيون من المجتمع الدولي بعد مذبحة سكانها الأيزيديين في ٨ أغسطس ٢٠١٤ سيستمر. علاوة على ذلك، كانوا يعتقدون أنه إذا قامت الحكومة الفيدرالية العراقية بمهاجمة القوات الكردية العراقية بعد الاستفتاء، فإن المجتمع الدولي سوف يدعم الأكراد وليس الحكومة العراقية المدعومة من إيران (Jozel,2014:25-28).

٥. الحفاظ على هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الإقليم

كان لدى بارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني رغبة في استمرار بقاء بارزاني في منصب رئيس إقليم كردستان، على الرغم من انتهاء مدته القانونية، والحفاظ على هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني في إقليم كردستان، وقد كان تنيظم الاستفتاء مخرجا مناسبا لبرزاني ولحزبه من أجل تحقيق أهدافهم، في ظل الوضع الحرج الذي كانا عليه قبل إجراء الاستفتاء، في ظل وجود معارضة قوية من قبل الأحزاب الكردية الأخرى.

٦. توجيه الرأي العام بعيدا عن الأزمات الداخلية

بجانب رغبة برزاني وحزبه في الحفاظ على نفوذهما السياسي، فإن الاستفتاء كان فرصة جيدة من أجل توجيه الرأي العام الكردي بعيدًا عن الأزمات الداخلية في المنطقة ونحو قضايا القومية. ومن أبرز الأزمات الداخلية التي شهدها الإقليم خلال السنوات السابقة على الاستفتاء التعرض لأزمة مالية كبيرة منذ ٢٠١٥م، نتيجة توقف الحكومة المركزية عن دفع مخصصات الإقليم المالية، وهو ما أدى إلى ضعف قدرة حكومة كردستان على دفع رواتب الموظفين الحكوميين، ومع الوقت تصاعد الغضب الشعبي ضد حكومة كردستان، التي يتم اتهامها بالفساد، مع ظهور دعوات واسعة النطاق للانتفاض ضد الحكومة.

ثانيا: أسباب فشل الاستفتاء

باختصار، يمكن القول إن السبب الرئيس لفشل استفتاء الاستقلال، هو عدم واقعية هدف الاستقلال في الوقت الحالي، حيث إنه بالرجوع إلى مجموعة الشروط التي وردت في الإطار النظري من الدراسة، نجد انها في غالبيتها لم تنطبق على الحالة الكردية، إما جزئيا أو كليا.

بالنسبة لشرط وجود تمييز منهجي ضد الجماعة القومية، فإنه لا يمكن القول بأن المشكلات التي يعاني منها أكراد العراق تصل لمرحلة التمييز المنهجي، فكما سبق وأن تناولنا فإن العراق هي أول من اعطى للأكراد حقوقهم القومية والثقافية داخل دول الإقليم، كما أن إقليم كردستان قد حقق العديد من المكتسبات في الفترة التالية على عام ٢٠٠٣م، منها الاستحواذ على منصب رئيس الجمهورية، والحصول على نسبة ١٧% من الميزانية العراقية لصالح الإقليم، وغير ذلك من المكتسبات التي تنفي تعرض الأكراد لتمييز منهجي ضدهم.

أما الشرط الخاص بوجود جماعة منفصلة ومحددة ذاتيا وتقطن بكثافة في منطقة مترابطة جغرافيا وتؤيد أغلبيتها الانفصال، فإنه بشكل جزئي يمكن القول بتحقق هذا الشرط، ولكن مع وجود بعض المناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وبين إقليم كردستان، ورغبة إقليم كردستان في ضم هذه المناطق لحكمه الذاتي، مع العقبات التي تحول دون هذا الأمر، يحول دون استيفاء متطلبات هذا الشرط أيضا.

وبخصوص شرط أن يقدم الانفصال حل واقعي أمام الدولتين الجديدة والدولة الأم، فـــإن اقتصاد إقليم كردستان يعتمد بدرجة كبيرة على المخصصات المالية التي تدفعها الحكومـة المركزية للإقليم، كما أن اقتصاد الإقليم يعتمد أيضا على الدول المجاورة للوصول إلى طرق التجارة، نظر لكون الإقليم غير ساحلي (Sumer and Joseph,2018:1-15). وبناء على ذلك، فإن الانفصال لن يكون في صالح الدولة الكردية، خاصة فـــي صعوبة قدرتها على ضم إقليم كركوك الغني بالنفط إليها للاستفادة من قيمته الاقتصادية.

وبالانتقال إلى الشرط الخاص بالقدرة على بناء هوية مشتركة وإحساس بالوحدة بين سكان الدولة، فإن الحركة القومية الكردية قد نجحت في توحيد الأكراد حول مشروع قومي له حدود ثقافية ولغوية مميزة تفصل الأكراد عن بقية الشعب العراقي. ومع ذلك، وعلى الرغم من إنشاء مشروع وطني مشترك، إلا أنه لم يتم إنشاء هوية كردية موحدة، ولا تزال هناك انقسامات كبيرة قائمة على أيديولوجيات الأمة الكردية (O'Driscoll & Baser, 2020: 659). هذا بجانب أن غلبة الصراعات والانقسامات الداخلية بين القوى السياسية الكردية، (Hama and Jasim,2017:59). حتى أن بعض القوى السياسية الكردية كانت معارضة لتوقيت إعلان الاستفتاء (Park et Al.,2017:206)،

وأخيرا، فيما يخص وجود آثار سلبية للانفصال على الدول المجاورة والإقليم، فإنه من المعروف أن القضية الكردية حاضرة وبقوة في كل من دولتي تركيا وإيران، وأن أي تغير في الوضع الخاص بإقليم كردستان، سيؤدي بالضرورة إلى ردود فعل قوية في كلتا الدولتين، بما سيؤثر على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يجعل المجتمع الدولي حذرا في منح هذا الإقليم استقلاليته تجنبا لتفاقم الوضع في الإقليم.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الاستفتاء لم يكن جزءًا من تسوية تفاوضية، وقد طرحه الجانب الكردي من جانب واحد، كما أنه لم يجر بنوايا قومية خالصة للمسألة الكردية في ظل معارك سياسية بين حكومة إقليم كردستان وبغداد وتركيا وإيران.

إذن، لم يستطع إقليم كردستان العراق توفير الشروط الضرورية اللازمة لاتخاذه مثل هذه الخطوة الصعبة في الاستفتاء على انفصال الإقليم، كما أن الدوافع التي وقفت وراء هذا الإعلان لم تكن وطنية بالأساس، وإنما تخللتها دوافع سياسية وذاتية، مرتبطة برغبة الحكومة الكردية في الاستمرار في السلطة والمحافظة على نفوذها، وتحويل المعارضة الداخلية بعيدا عن فشلها الداخلي. وفي الجزء التالي، سوف نناقش التداعيات المختلفة التي تعرض لها إقليم كردستان عقب فشل تجربة الاستفتاء، كما سنناقش سبل الإقليم في احتواء تلك التداعيات.

المحور الرابع: تداعيات أزمة الاستفتاء وسبل احتوائها

على الرغم من أنه اتضح أن إجراء الاستفتاء كان بالأساس لأغراض سياسية حزبية، إلا أنه كان هناك توقع من بارزاني بأن نتائج الاستفتاء ستضعه وحزبه على الأقل في وضع أفضل عند التفاوض مع بغداد على مزيد من الحكم الذاتي والميزانيات وتمويل البشمركة، لكن ثبت أن هذا التصور خاطئ وكارثي بالنسبة للأكراد. وفي هذا المحور سوف نتناول مختلف الآثار والتداعيات الناتجة عن ازمة الاستفتاء، كما سنحاول التعرف على السبل التي اتبعتها كردستان من أجل تجاوز هذه الأزمة.

أولا: تداعيات أزمة الاستفتاء على إقليم كردستان

خلفت أزمة استفتاء كردستان مجموعة من التداعيات الصعبة على الإقليم، وذلك على العديد من المستويات، سواء تلك المتعلقة بسلطات الإقليم، أو المتعلقة بقدراته الاقتصادية والمالية،

١. تراجع مستويات الحكم الذاتي

كرد فعل سريع على الاستفتاء، أصدر رئيس الوزراء حيدر العبادي أوامره للجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي للسيطرة على كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن الحقول النفطية داخلها، وقد تم إدارة هذا الأمر من خلال استغلال الانقسامات الحزبية في حكومة كردستان وعقد صفقة لانسحاب قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني من بغداد وبعض الفصائل داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، ولذلك كانت سيطرة بغداد على كركوك سهلة نسبيًا دون حد أدنى للقتال.

كما استطاع العبادي تحقيق السيطرة على المراكز الحدودية والمطارات داخل إقليم كردستان العراق (Rasheed and Jalabi,2017)، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقويض كبير في مستويات الحكم الذاتي التي تمتعت بها سلطات إقليم كردستان منذ سقوط النظام البعثي.

٢. تدهور الوضع الاقتصادي

كان قرار السلطات الكردية بتنظيم استفتاء الاستقلال سببا مباشرا في قيام الحكومة المركزية بوقف دفع الحصة المالية المقررة للإقليم، والتي تقدر بـ١٧% من ميزانية العراق، وهو المكسب الكبير الذي استطاعت كردستان تحقيقه عقب عام ٢٠٠٣م، بما يفوق نسبتها السكانية. وعقب تنظيم الاستفتاء، قامت الحكومة العراقية باتخاذ قرار أحادي بتخفيض هذه النسبة لتكون ١٢,٦ % فقط (عبد الفتاح، ٢٠١٨: ١٠٩)، وذلك بعض خصم المصروفات السيادية الخاصة بالدفاع والداخلية والخارجية، وعلى الرغم من قسوة هذا الإجراء على إقليم كردستان، إلا أن الأصعب هو أن الحكومة العراقية لم تلتزم طوال السنوات

التالية على الاستفتاء بتوريد الحصة المالية بشكل كامل، وإنما كان يتم دفع "سلف مالية" للإقليم بشكل شهري، وبمعدل أقل بكثير مما تشكله النسبة المالية المحددة للإقليم (Sputnikعربي: ٢٠٢١).

وفي الوقت نفسه، فإن إعادة سيطرة القوات العراقية على كركوك، وعلى المنافذ الحدودية للإقليم قد أضعف بشكل خطير من قدرات حكومة الإقليم الاقتصادية، كما أن فقدان السيطرة حقول النفط أدى إلى خفض إنتاج الاقليم النفطي إلى النصف تقريبًا، هذا بجانب كمية الديون الضخمة التي عانى منها الإقليم حينذاك (Rivlin,2017:1-6)

٣. تدهور مستويات الثقة مع الحكومة المركزية

بجانب الخسائر الاقتصادية والإدارية لإقليم كردستان، فإن الاستفتاء قد تسبب في قطيعة سياسية بين الحكومة العراقية ممثلة في رئيس الوراء حيدر العبادي، وبين سلطات إقليم كردستان، حيث ترى سلطات الإقليم أن إجراءات العبادي التي جاءت عقب إعلان الاستفتاء هي إجراءات "عقابية" بحق الإقليم، وأنها أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين الأكراد، وقد استمرت هذه القطيعة حتى انتهاء فترة حكومة العبادي في منتصف ٢٠١٨م، وعملت القوى السياسية الكردية على منع فرص عودة العبادي للعودة مرة أخرى للحكومة، من خلال دعم ائتلافات سياسية أخرى في الانتخابات التشريعية.

٤. تعطيل "حلم" الدولة الكردية

من أبرز التداعيات السلبية الأخرى لإجراء هذا الاستفتاء، هي خسارة القومية الكردية لحلمها في إنشاء دولة مستقلة، وتبدد الأمل في إمكانية تحقق هذا الأمر خلال المدى الزمني المنظور، فبالتأكيد مع هذا الفشل الزريع لتجربة الاستقلال، فإن أي قوى سياسية كردية سوف تتردد كثيرا قبل أن ترفع شعارات تنادي باستقلال كردستان، وأن الأمر يحتاج على الأقل إلى تغيير الجيل الحالي بجيل جديد يستطيع إدارة القضية الكردية على نحو مختلف.

٥. تراجع مستويات التعاون الإقليمي

جاءت ردود الفعل من الدول الإقيلمبة المجاورة (تركيا وإيران) واضحة وقوية ضد استقلال كردستان، فقد صرح رجب طيب أردوغان الرئيس التركي "إنه في حالة إجراء الاستفتاء، فإن إدارة شمال العراق ستأسف جدًا لذلك" (سكاي نيوز بالعربية،٢٠١٧)، كما عبر وزير الدفاع الإيراني الجنرال حسين دهكان عن موقف بلاده بالقول بأن: "الخطوات الراديكالية في العراق (إجراء الاستفتاء) غير مقبولة بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية" (Al-Monitor,2017).

وحيث إن حوالي ٤٠% من موارد المياه في كردستان العراق تنبع من خارج المنطقة الكردية (Yousuf et Al.,2018)، فكان من السهل محاصرة الإقليم وإنهاكه اقتصاديًا، حيث حاصرت كل من إيران وتركيا

إقليم كردستان العراق اقتصاديًا وعسكريًا، ففي يوليو عام ٢٠١٧م، منعت إيران تدفق نهر الزاب الصغير مما خفض من حجم المياه المتدفقة بنسبة ٨٠ في المئة (خلف، ٢٠١٨)، وهددت أنقرة أنها قادرة حرمان كردستان من مصدر دخلها الرئيسي وهو النفط، حيث تنقل حكومة كردستان النفط عبر خط أنابيب النفط إلى بلدة فيش خابور الحدودية، وبعد ذلك يمر عبر تركيا إلى ميناء جيهان التركي، وأغلقت إيران جميع معابرها الحدودية الثلاثة الرسمية مع حكومة إقليم كردستان لمدة ٤٠ يومًا (Aziz,2018).

١- فقد الثقة في الدعم الدولي

إن الدور المهم الذي قامت به قوات البشمركة التركية في الحرب ضد الإرهاب، من خلال مواجهة قوات داعش، والحصول على الدعم الأمريكي والغربي الكامل في هذه الحرب، خلق شعورا لدى الأكراد وسلطات كردستان بانهم أصبحوا حلفاء للولايات المتحدة والغرب في المنطقة، وأن الولايات المتحدة والدول الغربية سوف يدعمان مطالب الشعب الكردي، كنوع من رد الجميل، خاصة مع تماهي التوجهات الخارجية لإقليم كردستان من التوجهات الأمريكية والغربية من خلال التقارب مع إسرائيل والوقوف على مسافة من إيران.

إلا أن رد فعل الأمريكي والغربي غير الداعم للاستفتاء أظهر خطأ حسابات السلطات الكردية مرة أخرى، وأدى بالتالي إلى فقدان الثقة في الدعم الدولي للقضية الكردية، ولحلم كردستان المستقلة (Kaplan,2019:29-45).

ثانيا: سبل احتواء أزمة الاستفتاء

بدلا من أن يقوم إقليم كردستان بحصد المكاسب المتوقعة نتيجة هذا الاستفتاء، وجد نفسه أمام واقع يفرض عليه تقليل الخسائر بقدر الإمكان، ومن أبرز المسارات التي اتبعها إقليم كردستان من اجل احتواء هذه الأزمة وتقليل خسائرها:

١. التجميد السريع لنتائج الاستفتاء

عقب حوالي شهر من إعلان نتائج استفتاء الانفصال، ونتيجة لردود الفعل السلبية تجاه هذا الإعلان، وخاصة من قبل الحكومة العراقية، أعلنت سلطات إقليم كردستان عن "تجميد" نتائج هذا الاستفتاء، وذلك من أجل وقف العمليات العسكرية العراقية في الأراضي المتنازع عليها، ومن اجل الدخول في عملية تفاوضية مع بغداد (France 24, 2017). وعلى الرغم من أن خيار التجميد لم يكن هو المطلوب من قبل حكومة العبادي التي طلبت "إلغاء" لنتيجة الاستفتاء (Deutsche Welle,2017). وبينما لا ترغب السلطات الكردية في الإلغاء الكامل لنتيجة الاستفتاء، رغبة في إعادة استخدام هذه الورقة في المستقبل،

فإن الحكومة العراقية تستند إلى حكم "المحكمة الاتحادية العليا" الذي ينفي عن هذا الاستفتاء صفة الدستورية.

٢. الحلول الجزئية للمشكلات الكردية

لم يمر وقت طويل أيضا حتى شرعت أربيل في إرسال وفودها إلى بغداد من أجل حل القضايا الخلافية، حيث كانت الزيارة الأولى من قبل وزير داخلية كردستان، وذلك من أجل بحث مسألة المنافذ الحدودية والمطارات التي سيطرة عليها الحكومة المركزية، وعقب ستة أشهر من حظر الرحلات الدولية من وإلى مطاري أربيل والسليمانية في كردستان قرر رئيس الوزراء العراقي إعادة فتح هذه المطارات، بعد موافقة حكومة الاقليم على إخضاعهما لسلطة الحكومة الاتحادية.

وفي الوقت نفسه، حاولت السلطات الكردية التوصل إلى حل بخصوص المخصصات المالية للإقليم من الميزانية العراقية، وهي المخصصات التي تم وقفها منذ عام ٢٠١٤م، واضطرت أربيل للقبول بتخفيض حصتها إلى ١٢,٦ % بدلا من ١٧ % التي تم منحها لها في السابق، وذلك كنوع من التجاوب مع المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق بشكل عام.

٣. استغلال الانتخابات والتحالفات السياسية

العملية الانتخابية كانت هي المخرج الأفضل للقوى الكردية من أزمتها السياسية، فمع بدأ العملية الانتخابية في النصف الأول من عام ٢٠١٨م، كانت هناك حاجة لمختلف القوى السياسية العراقية لكسب تأييد القوى السياسية الكردية في المعركة الانتخابية، وهو ما أدى إلى تحسن في مستوى الخطاب السياسي العراقي تجاه كردستان، ومحاولة تقديم وعود بحل المشكلات الكردية العالقة (العين الإخبارية، ٢٠١٨).

٤. طمأنة دول الجوار الجغرافي

سعت حكومة إقليم كردستان إلى موازنة علاقتها مع كل من تركيا وإيران، خاصة بعد فرض عدد من العقوبات الاقتصادية عليها، والتهديد العسكري المباشر لها، ولذلك قامت حكومة كردستان بعدم السماح لأي نشاط للمتمردين الأكراد من قبل جماعات المعارضة الكردية الإيرانية على حدودها مع إيران (Hawramy,2018)، واستوعب الحزب الديمقراطي الكردستاني بصمت وسكت عن النشاط العسكري التركي المتزايد في إقليم كردستان ضد حزب العمال الكردستاني، بما في ذلك السماح بقواعد عسكرية تركية جديدة في المنطقة، وتكثيف التعاون الاستخباراتي، والتسامح مع الضربات الجوية الموجهة ضد قادة وقواعد حزب العمال الكردستاني (Yackley,n.d)، وتستخلص الدراسة من ذلك أن حكومة إقليم كردستان العراق أُجبرت على التحول من سياسة المواجهة إلى إعادة الارتباط ببغداد واستئناف العلاقات المتوازنة مع طهران وأنقرة باعتبارها السبيل الوحيد للنجاة من الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تفاقمت

عقب الاستفتاء، وركزت على تأمين الإجماع الإقليمي لتقديم الانتعاش الاقتصادي والأمن والاستقرار السياسي للسكان الأكراد.

٥. محاولة تحقيق التوازن في العلاقات الدولية

كان الرفض الأمريكي لاستفتاء كردستان العراق منسجمًا مع سياستها طويلة الأمد المتمثلة في دعم وحدة أراضي العراق وتسوية الخلافات الدستورية بين حكومة إقليم كردستان وبغداد من خلال الحوار السلمى (Lake,2017)، لكن حكومة إقليم كردستان اعتبرت تقاعس الولايات المتحدة وقوات التحالف عن الوقوف أمام القوات العراقية لمهاجمة مواقعها في كركوك كشكل من أشكال الخيانة (Arraf,2017)، ولذلك حاولت تعزيز علاقتها بالاتحاد الروسي، ووسعت اتفاقية التعاون مع شركة النفط الروسية بشأن المواد الهيدروكربونية والبنية التحتية في إقليم كردستان، ووصلت إلى اتفاقية إنتاج بشأن خمس مناطق نفطية (Tabaqchali,2017).

ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى طبيعتها بين الولايات المتحدة وحكومة كردستان بطريقة تدريجية (Ottaway,2017)، فلقد أدركت القيادة الكردية أنه من أجل البقاء في تلك المنطقة الفوضوية، فهي بحاجة إلى التعاون مع الأمريكيين وهو أمر لا مفر منه، وفي المقابل، يدرك الأمريكيون جيدًا حاجتهم لأكراد شمال العراق كقوة موازنة في مجابهة بغداد وإيران، وتوفير قاعدة مهمة للأنشطة العسكرية الأمريكية، خاصة في مواجهة التنظيمات الإرهابية في المنطقة.

خاتمـــة :

دارت هذه الدراسة حول أزمة استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق ٢٠١٧م، وذلك من خلال تقييم الظروف والملابسات التي قادت كردستان لإتخاذ قرار تنظيم الاستفتاء، والوقوف على الشروط المختلفة التي يتطلبها نجاح العمليات الانفصالية، والتحقق من مدى تلبيتها في حالة كردستان، ثم قمنا بتحليل ردود الفعل المختلفة الناتجة عن الاستفتاء، والتي جاءت في مجملها ضد انفصال كردستان عن الدولة العراقية، وبالتالي تم استعراض أبرز الأسباب التي قادت إلى فشل تجربة الانفصال، وكذلك تناول التداعيات المختلفة التي خلفها هذا الاستفتاء على إقليم كردستان، وأخيرا ناقشت الدراسة المسارات المختلفة التي اتبعها الإقليم من أجل احتواء النتائج السلبية الناتجة عن إعلان الاستفتاء. كما قد توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

- كانت الفترة الزمنية ما بعد عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٤ هي الفترة الذهبية بالنسبة لإقليم كردستان العراق، حيث تحسنت فيها المؤشرات الاقتصادية على نحو متميز، نتيجة الاستئثار بـ ١٧ % من الميزانية العراقية، وبما يزيد عن وزن الإقليم السكاني، وهو ما ساعد في زيادة قوة الإقليم العسكرية، من خلال مضاعة أعداد قوات البشمركة، والتي لعبت دورا مهما في السيطرة على مدينة كركوك النفطية وطرد قوات داعش منها. وقد ساعد هذا الوضع المتنامي للإقليم في زيادة مستوى الثقة الداخلية في قدرة الإقليم على الانفصال عن العراق وتكوين دولة كردية مستقلة.
- أنه على الرغم من الرفض الواضح والصريح من قبل الحكومة العراقية لاستقلال كردستان، واتخاذ إجراءات رادعة لهذا التوجه منذ عام ٢٠١٤م، إلا أن القيادة الكردية استمرت في مخططاتها لإعلان الاستفتاء، دون وجود أي شكل من أشكال التنسيق مع الحكومة المركزية.
- يمكن القول إن الدواقع السياسية والشخصية لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه مسعود برزاني، كانت هي المحرك الأهم في استمرار إقليم كردستان في سياسته بتنظيم الاستفتاء، وذلك من أجل توجيه الرأي العام الداخلي بعيدا عن المشكلات الداخلية التي يعاني منها الإقليم، ومن أجل ضمن استمرار الحزب الديمقراطي الكردستاني وعائلة البرزاني في السلطة السياسية داخل الإقليم، وهي النتائج التي تم تحقيقها من خلال استمرار حكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني، واستمرار مسعود برزاني نفسه في السلطة، حتى خلفه نجله مسرور برزاني عام ٢٠١٩م.

- من خلال تقييم مدى استيفاء إقليم كردستان للمتطلبات الأساسية التي تدعم من فرص نجاح العمليات الانفصالية، اتضح أن إقليم كردستان لا يلبي غالبية تلك المتطلبات والشروط، حيث كانت هناك انقسامات كبيرة حول مفهوم الأمة الكردية، كما أنه لم يتم التنسيق مع الدولة الأم بشأن عملية الانفصال، وقابلية الدولتين على الاستمرار، كما تم تجاهل الانعكاسات السلبية لقرار الانفصال على أمن واستقرار دول الجوار الجغرافي

- تعرض إقليم كردستان العراق لمجموعة من الأزمات بسبب الإصرار على إعلان الاستفتاء، أبرز تلك الأزمات تقويض الحكم الذاتي للإقليم، من خلال سيطرة الحكم العراقية على المنافذ الحدودية والمطارات الخاصة بالإقليم، بجانب الاستمرار في حرمان الإقليم من مخصصاته المالية، وتخفيضها بنسبة (٤,٤%)، بجانب ابعاد قوات البشمركة عن المناطق المتنازع عليها، خاصة كركوك، هذا بجانب الآثار السلبية الأخرى التي تعرض لها الإقليم من قبل كل من تركيا وإيران.

- على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها سلطة إقليم كردستان من أجل تجاوز الأزمة التي خلفها الاستفتاء، من خلال تجميد نتائج هذا الاستفتاء، والعودة للشراكة مع الحكومات العراقية المتعاقبة، والسعي لاستعادة العلاقات مع دول الجوار، إلا أن هذا لم يؤد إلى عودة الأمور كما كانت عليه، لا من حيث سلطة الحكم الذاتي للإقليم، ولا من حيث قدراته المالية والاقتصادية، ولا حتى من مكانته داخل النظام الإقليمي والدولي.

وأخيرا، فإن هذه التجربة التي مر بها إقليم كردستان أثبتت بشكل واضح أن الإصلاح الداخلي هو المدخل الأفضل من أجل تحسين أوضاع الدول بما تضمه من مجتمعات وقوميات مختلفة، حيث يمكن للدولة العراقية من خلال تحسين نظامها السياسي، وإبعاده عن التوازنات الطائفية والمصالح الحزبية، واستكمال المؤسسات الدستورية، خاصة "مجلس الاتحاد"، وبالقيام بوظائفها التنموية والسيادية المختلفة أن تكون قادرة على تلبية تطلعات ومتطلبات كافة المناطق والفئات العراقية. كما يمكن لإقليم كردستان، من خلال تحسين المناخ السياسي، ووقف احتكار السلطة السياسية من قبل قوى وعائلات بعينها، واستيعاب مختلف القوى السياسية والشبابية، أن يقدم رؤية أفضل لعلاقته بالدولة العراقية قائمة على التنمية والمصالح الوطنية المشتركة.

أولاً- المراجع باللغة العربية

كتب

١. جميل، شنا فائق (٢٠١١)، "مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم"، ط١، مكتبة ورد، عمان.

رسائل علمية

١. الخراساني، ياسين محمد عبد الكريم (٢٠٠٠)، "المركز الدستوري لرئيس الدولة في الجمهورية اليمينية (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراة، مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد.
٢. العباسي، بيداء عبد الجواد محمد توفيق (٢٠٠٣)، "الاستفتاء الشعبي وبعض تطبيقاته المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل.

مواقع انترنت

١. العين الإخبارية، انتخابات العراق وأجندة الأكراد التفاوضية.. الشراكة أو المناصب (١٦ مايو ٢٠١٨): **https://al-ain.com/article/iraq-elections-kurdish**

٢. France 24، **إقليم كردستان يعرض "تجميد نتائج" الاستفتاء على الاستقلال وبدء حوار مفتوح مع بغداد (٢٥ أكتوبر ٢٠١٧):**

https://www.france24.com/ar/20171025-%D9%83%D8%B1%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9

٣. Sputnik عربي، هل انتهت خلافات الموازنة بين بغداد وأربيل بعد الاتفاق الأخير (١٧ يونيو ٢٠٢١):

https://arabic.sputniknews.com/20210617/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1-1049283328.html

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

Books؛

1. **Borg,Wr,andGall,Md.(1986). "Educational research: an introduction". New York: Longman.**
2. **O'Driscoll, Dylan. n.d." Day After Governing the KRI". [S.l.]: Middle East Research Institute.**
3. **Jawad, S. N. (2021). Iraq after the Invasion. Springer International Publishing.**
4. **Radan, P. &Pavkovic ,A. (2011). "The Ashgate Research Companion to Secession". Burlington: Ashgate.**
5. **Richards, Rebecca. (2016)." Understanding State Building: traditional governance and the modern state in Somaliland". [Place of publication not identified]: ROUTLEDGE**

Studies:

1. **Carley, P. (1996). Self-determination: sovereignty, territorial integrity, and the right to secession (Vol. 31). US Institute of Peace.**
2. **Ottaway, Marina.(2017),"United States Policy and the Kurdistan Referendum: Compounding the Problem", Middle East Fellow, Wilson Center. No 114.**
3. **Park , Bill, Jongerden, Joost, Owtram, Francis, and Yoshioka, Akiko. (2017)." On the independence referendum in the Kurdistan Region of Iraq and disputed territories in 2017". Kurdish Studies, 5(2): 199-214.**
4. **Pichon, Eric.(2017), "Iraqi Kurdistan's Independence referendum", European Parliamentary Research Service.**
5. **Rivlin , Paul & Friedman , Brandon . (2017)," Kurdistan's Economic Woes. Middle East Economy", 7(8): 1-6**

Journals:

1. **Bengio, Ofra.(2019(b)), "The Kurdistan Region Of Iraq: The Dream of Independence Meets Reality", Middle Eastern Developments By The Moshi Dyan Center, vol13, No6: 1-7.**
2. **Hama , H & D.Jasim (2017) ." The loss of disputed territories: What is next for the Kurdistan region?" . Middle East Review of International Affairs, 21(2):58-68.**

3. **Hama, Hawre Hasan (2020): IRAQI KURDISTAN'S 2017 INDEPENDENCE REFERENDUM: THE KDP'S PUBLIC AND PRIVATE MOTIVES, Asian Affairs, Volume 51, 2020 - Issue 1**
4. **Kaplan, Morgan L.(2019). "Foreign Support, Miscalculation, and Conflict Escalation: Iraqi Kurdish Self-Determination in Perspective". Ethnopolitics. 18 (1): 29-45**
5. **Lee, S. Y., and R. M. Ginty (2012). "Context and Postconflict Referendums". Nationalism And Ethnic Politics. 18 (1): 43-64.**
6. **Levy, Ron, Amelia Simpson, Ian O'Flynn, and Georgina Flaherty. (2018) . "Designing referendums for peacemaking: The case of Bougainville". Australasian Parliamentary Review. 33 (1): 6-40**
7. **Mac Ginty, Roger (2003) . "Constitutional referendums and ethnonational conflict: the case of Northern Ireland". Nationalism & Ethnic Politics. (9): 1-22.**
8. **O'Driscoll, D., & Baser, B. (2020). Referendums as a political party gamble: A critical analysis of the Kurdish referendum for independence. International Political Science Review, 41(5), 652-666.**
9. **Palani, K., Khidir, J., Dechesne, M., & Bakker, E. (2021). Strategies to gain international recognition: Iraqi Kurdistan's September 2017 referendum for independence. Ethnopolitics, 20(4), 406-427.**
10. **Pelton, D(2004) , "THE DOMINO THEORY". Canadian Packaging. 57: 39-39.**
11. **Sumer, Fahrettin, and Jay Joseph. (2018) . "The paradox of the Iraqi Kurdish referendum on independence: contradictions and hopes for economic prosperity". British Journal of Middle Eastern Studies. 45 (4): 574-588.**

Internet Websites

1. **Al-Monitor (2017 , September 29) , "The Erdogan quote is from Fehim Tastekin, "Turkey, Iran, Iraq in Shaky Alignment against Iraqi Kurdistan,".Availableat:http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/09/turkey-iran-iraq-alignmentagainst-iraqi-kurdistan.html#ixzz4uP7G2dEP**
2. **Arraf , Jane (2017 , November 7) , "After Iraqi Kurdish Independence Vote Backfires, I Do Not Regret It,' Says Barzani," National Public Radio.Availableat: https://www.npr.org/sections/parallels/2017/11/07/562514981/after-iraqi-kurdish-independence-vote-backfires-i-do-not-regret-it-says-barzani**
3. **Aziz , I (2018 , March) , "Kurdistan crossings with Turkey, Iran await politicalagreement".AsharqAL-Awsat.Availableat:**

https://aawsat.com/english/home/article/1192656/kurdistan-crossings-turkey-iran-await-political-agreement

4. Deutsche Welle (2017 , October 15) ,"Kurds 'reject' Baghdad's demand to nullify referendum results".Available at: https://www.dw.com/en/kurds-reject-baghdads-demand-to-nullify-referendum-results/a-40956560
5. Goran,Baxtiyar .(2017,November 20) ," Barazani: Iraqi Federal Court Politicized, not neutral, has no legal grounds" , Kurdistan24 . Available at: https://www.kurdistan24.net/en/news/d9c6d07c-0d2e-4ab6-adc3-e3e218a7c25e
6. Hawramy ,Fazel (2018 , February 6), "Iraqi Kurds maneuver to get closer to Iran", Al-Monitor,.Available at: https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/02/iran-krg-relations-barzani-tehran-visit-opposition-groups.html%23ixzz64sqdTSqM
7. Lake , Eli (2017 , October 13) , "Tillerson Letters Show U.S. Nearly Averted Kurdish Referendum," Bloomberg.Available at: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2017-10-13/tillerson-letters-show-u-s-nearly-averted-kurdish-referendum
8. Rasheed ,Ahmed & Jalabi , Raya . (2017 , September 27) , " Iraqi PM calls on Kurds to cancel independence referendum result", Reuters,Available at: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-referendum-idUSKCN1C21D2
9. Tabaqchali , Ahmed (2017 , November 3) ,"Rosneft in the Kurdish Region: Moscow's Balancing Act",Iraq in Context.Available at: https://www.iraqincontext.com/single-post/2017/11/03/Rosneft-in-the-Kurdish-Region-Moscows-Balancing-Act
10. Yackley,Ayla Jean, "Turkey-Kurdish conflict: PKK leader calls on armed followers not to attack security forces", Independent .Available: https://www.independent.co.uk/news/world/europe/turkey-kurdish-conflict-pkk-leader-calls-armed-followers-not-attack-security-forces-10471641.html